



تقرير التدقيق الشرعي الداخلي لجمعية العون المباشر

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

حضرات السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناء على عقد الارتباط المبرم بيننا، فقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي على أعمال وأنشطة جمعية العون المباشر (الجمعية) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول حول مدى التزام الجمعية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وذلك لدى قيامها بتنفيذ العمليات والأنشطة وإبرام العقود خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

الرأي

في رأينا، إن العقود والعمليات والأنشطة (المعاملات) التي تم إبرامها وتنفيذها من قبل الجهات المسؤولة في الجمعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمجالات التالية:

1. آلية جمع الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبرعين.
2. أن آلية تبويب وتصنيف الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبرعين في السجلات والتقارير الداخلية للجمعية تتم وفقاً لتوجيهات الداعمين والمتبرعين، بهذا الخصوص.
3. أن آلية صرف الموارد والتبرعات على المشاريع الخيرية تتم وفق توجيهات الداعمين والمتبرعين، بهذا الخصوص.
4. أن آلية تبويب وتصنيف أوجه صرف الموارد والتبرعات في السجلات والتقارير الداخلية للجمعية تتم وفقاً لتوجيهات الداعمين والمتبرعين.
5. أن أموال الزكاة التي تم تحصيلها من المتبرعين يتم صرفها في مصارف الزكاة المحددة شرعاً.
6. أن المصاريف الإدارية التي تم تحميلها على الموارد والتبرعات لا تتجاوز النسبة المقررة من الناحية الشرعية.
7. أن العقود التي أبرمتها إدارة الجمعية قد تم اعتمادها من الناحية الشرعية من قبل لجنة الرقابة الشرعية.



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:

1. قرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.
2. القرارات والتعليمات المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية - ذات الصلة بالجوانب الشرعية محل التدقيق الشرعي - والصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
3. معيار التدقيق الشرعي الداخلي (معيار الحوكمة رقم 11) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الداخلي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن الجمعية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفقاً لقرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.

مسؤولية إدارة الجمعية:

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي تتمثل في قرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية والقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في كافة العقود التي تبرمها والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها، كما تقع على إدارة الجمعية مسؤولية وضع نظام كفؤ وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي:

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي بهدف الوصول إلى تأكيد معقول حول مدى التزام الجمعية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية.

لقد قمنا بتوجيه خطاب توصيات إلى إدارة الجمعية يتضمن عدداً من التوصيات والإجراءات المقترحة، وذلك بهدف تعزيز مستوى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية، وتعزيز فعالية وكفاءة أنظمة وإجراءات الرقابة الشرعية الداخلية المعمول بها لدى الجمعية، بما يساهم في رفع مستوى الامتثال وتقليل المخاطر الشرعية المحتملة، تحقيقاً لأعلى مستويات الحوكمة والشفافية في أعمالها.



ملخص بأعمال وإجراءات التدقيق الشرعي الداخلي التي قمنا بها:

لقد قمنا بتنفيذ أعمال وإجراءات التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الشرعي الداخلي (معيار الحوكمة رقم 11) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، حيث قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي وفق مراحل الإنجاز التالية:

- 1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الداخلي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
- 2) فحص كفاية وملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلي للجمعية.
- 3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة للجمعية.
- 4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الداخلي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
- 5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الداخلي في فحص (المعاملات) العمليات والأنشطة التي قامت إدارة الجمعية بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
- 6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات - إن وجدت - مع الجهات المسؤولة بالجمعية عن تنفيذ تلك المعاملات.
- 7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في الجمعية.
- 8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الداخلي.

لقد قمنا بزيارات التدقيق الشرعي الداخلي الميدانية على الإدارات والمكاتب التالية:

- 1- قطاع العمليات.
- 2- قطاع تنمية الموارد.
- 3- قطاع المالية.
- 4- قطاع الإدارية.
- 5- قطاع تقنية المعلومات.
- 6- مكتب المشتريات.
- 7- مكتب التدقيق الداخلي.
- 8- مكتب الاستدامة.
- 9- مكتب الجودة والتميز المؤسسي.
- 10- مكتب الشؤون القانونية.
- 11- أمانة سر مجلس الإدارة.



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

لقد شملت أعمال التدقيق الشرعي الداخلي التي قمنا بها بشكل رئيسي على ما يلي:

- 1- إجراء مناقشات مع إدارة الجمعية حول نظام الرقابة الشرعية والهيكل التنظيمي والإداري، والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها.
- 2- الاطلاع على القوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمل الجمعية.
- 3- الاطلاع على قرارات وفتاوى لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.
- 4- الاطلاع على لوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة لإرساء إطار نظام الرقابة الشرعية للجمعية.
- 5- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بألية تحصيل التبرعات من الداعمين والمتبرعين.
- 6- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 7- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بألية وأوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 8- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتبرعين والداعمين.
- 9- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي تم تحديدها كمبالغ تخص الزكاة حصراً.
- 10- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية من قبل الإدارات والأقسام المختلفة في الجمعية للتأكد من اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية.
- 11- مراجعة بند المصاريف الإدارية ونسبة المصاريف الإدارية التي تم تحميلها على أعمال وأنشطة الجمعية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
- 12- الاطلاع على البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

وكفى بالله حسيباً، والحمد لله رب العالمين.



د. يزيد محمد القطان
شورى للاستشارات الشرعية

21 شعبان 1447 هـ
09 فبراير 2026 م
دولة الكويت